

Distr.: General
11 November 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ
الدورة الثامنة والعشرون
جنيف، ١٢-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته الثامنة والعشرين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

المحتويات

الصفحة

٢	الاستنتاجات المتفق عليها.....	أولاً -
٤	موجز الرئيس.....	ثانياً -
٤	البيانات الافتتاحية.....	ألف -
٥	إطار بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات.....	باء -
١٢	مسائل أخرى.....	جيم -
١٥	المسائل التنظيمية.....	ثالثاً -
١٥	انتخاب أعضاء المكتب.....	ألف -
١٥	إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.....	باء -
١٦	نتائج الدورة.....	جيم -
١٦	اعتماد التقرير.....	دال -

المرفقات

١٧	جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والعشرين.....	الأول -
١٨	الحضور.....	الثاني -



أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

ألف - إطار بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات (البند ٣ من جدول الأعمال)

١ - أكدت الدورة الثامنة والعشرون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (فريق الخبراء) في دورته الثامنة والعشرين على أهمية توخّي نهج شامل ومتكامل تجاه بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات (إبلاغ الشركات). وأشارت الدورة بقلق إلى استمرار التحديات التي ظهرت في سياق الأزمة المالية العالمية في مجال إبلاغ الشركات. وكرر فريق الخبراء تأكيد أهمية التطبيق والإنفاذ المتسقين للمعايير والقوانين العالمية لإبلاغ الشركات كشرط مسبق قبل تحقيق فوائد هذه المعايير للاقتصاد العالمي تحقّقاً تاماً. كما ناقشت أهمية تقييم وقياس التقدم المحرز في بناء القدرات في هذا المجال، من أجل تيسير إدخال مزيد من التحسينات على الجودة وكذا مواءمة إبلاغ الشركات، وذلك استناداً إلى نقاط مرجعية وممارسات جيدة دولية.

٢ - وتبادل المندوبون، أثناء مداوولاتهم بشأن هذا البند من جدول الأعمال، الآراء بشأن مشروع منهجية القياس الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/59، بعبارة عامة، وفيما يتعلق بفرادى الركائز، أي الإطار القانوني والتنظيمي، والإطار المؤسسي، والقدرات البشرية، وعملية بناء القدرات. واتفق فريق الخبراء على أن المنهجية تقدم توجيهاً مفيداً لصناع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في التقييم الذاتي وتحديد نقاط مرجعية للتقدم المحرز في بناء القدرات في مجال إبلاغ الشركات، وتحديد الفجوات والأولويات في هذا المجال. كما اتفق على أن المنهجية يمكن أن تساعد، حيثما كان ذلك مناسباً، على تحديد الاحتياجات القطرية من المساعدة التقنية وقياس أثر هذه المساعدة مع مرور الزمن. وأشاد فريق الخبراء بأمانة الأونكتاد وبالفريق الاستشاري المعني ببناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات على الجودة العالية لاستبيان التقييم وطابعه الشامل. كما أعرب عن تقديره للبلدان والمؤسسات التي استضافت وحضرت سلسلة الموائد المستديرة التي نظمها الأونكتاد فيما بين الدورات والتي ساهمت مساهمة كبيرة في التوعية بالتحديات الرئيسية التي تواجه بناء قدرات الشركات على الإبلاغ وتقييمها، وفي تيسير الحوار بين أصحاب المصلحة الوطنيين، وزيادة تنقيح مشروع استبيان التقييم.

٣ - وطلب فريق الخبراء من أمانة الأونكتاد أن تعمل، بالتعاون مع الفريق الاستشاري، على دمج التعليقات الواردة إلى الدورة الثامنة والعشرين لفريق الخبراء والمساهمات الإضافية التي قد تقدمها الدول الأعضاء خلال فترة ما بين الدورات في مشروع الاستبيان. واتفق على أن إبلاغ القطاع العام ينبغي أن يكون جزءاً هاماً من إطار بناء القدرات والاستبيان، لكنه

أضاف أنه سيلزم المزيد من العمل والمناقشات لإدراجه في الوثيقة في مرحلة لاحقة. وأوصي بأنه يمكن البت في إدراج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أداة التقييم على الصعيد الوطني، مع مراعاة الاحتياجات القطرية الخاصة في هذا المجال. وأشارت الدورة إلى أن إطار بناء القدرات والاستبيان وثيقتان حيتان وستخضعان لتنقيحات وتحديثات مستمرة خلال السنوات المقبلة. كما طلب فريق الخبراء من أمانة الأونكتاد إجراء اختبارات تجريبية لمنهجية قياس بناء القدرات خلال فترة ما بين الدورات وتقديم تقرير عن نتائجها في الدورة المقبلة. وفي هذا السياق، رحبت الدورة بالمبادرات التي أقدمت عليها الدول الأعضاء التي كانت قد أعربت عن استعدادها للمشاركة في الاختبارات التجريبية. وعلاوة على ذلك، دعا فريق الخبراء دولاً أعضاء أخرى مستعدة للمشاركة في الاختبار التجريبي لأداة القياس من أجل تقديم مشورة إلى أمانة الأونكتاد وفقاً لذلك. كما دعا الشركاء في التنمية والدول الأعضاء والمؤسسات المهتمة بالأمر إلى دعم عملية الاختبار التجريبي عن طريق المساهمة بموارد خارجة عن الميزانية لفائدة الصندوق الاستثماري لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأونكتاد.

باء - مسائل أخرى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- الإبلاغ المتكامل وكشف المعلومات المتعلقة بتغير المناخ

٤- عملاً بالفقرة ١٥٦ من اتفاق أكرأ وفقاً لما طلبته الدورة السابعة والعشرون لفريق الخبراء، استعرض فريق الخبراء قضايا الإبلاغ البيئي. وأقر الفريق بأن الإبلاغ المتصل بتغير المناخ عنصر هام في الإبلاغ البيئي. وأشار المندوبون إلى أن مختلف المبادرات الوطنية التي تتناول الإبلاغ المتصل بتغير المناخ يمكن أن تستفيد من بذل المزيد من الجهود الدولية التي تروج لنهج أكثر اتساقاً وتناسقاً إزاء الإبلاغ البيئي. وطلب فريق الخبراء من الأونكتاد أن يواصل الإسهام في مجال أطر الإبلاغ البيئي، وخاصة تلك المتصلة بقضايا تغير المناخ، بغية التشجيع على نهج متناسق فيما بين الدول الأعضاء. واتفق المندوبون على وجود حاجة إلى مزيد من التحليلات والمداولات بشأن كيفية تشجيع نهج متنسق إزاء الإبلاغ المتصل بتغير المناخ. وفي هذا السياق، طلب فريق الخبراء من أمانة الأونكتاد أن تنظم في الأشهر المقبلة اجتماعاً استثنائياً مخصصاً لمعالجة هذه القضايا.

٥- وأقر فريق الخبراء أيضاً بالحاجة إلى مزيد من العمل في موضوع الإبلاغ المتكامل وأشاد بعمل اللجنة الدولية للإبلاغ المتكامل. وطلب من الأونكتاد مواصلة دعمه للجنة الدولية للإبلاغ المتكامل وتقديم تحديثات منتظمة عما تحرزه من تقدم.

٢- كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات

٦- كرر فريق الخبراء تأكيد أهمية كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات تشجيعاً للتنمية الاقتصادية المستدامة. وأقر الفريق بأن التقارير عالية الجودة في هذا المجال تضيف قيمة لمقرري السياسات وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة، وتشجع على تنمية اقتصادية أكثر استقراراً.

٧- ووفقاً للاستنتاجات المتفق عليها في الدورة السابعة والعشرين، نظر فريق الخبراء في دورته الثامنة والعشرين في نتائج دراستين الحاليتين قطريتين عن كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات: الاتحاد الروسي وترينيداد وتوباغو. وأشاد فريق الخبراء بجودة الدراستين وأشار إلى أنهما ساعدتا في الإضافة إلى الأعمال السابقة لفريق الخبراء في هذا المجال، وذلك بتقديمهما بيانات وتحليلات هامة تتيح وضع معايير دولية للمقارنة وبناء القدرات وتقاسم التجارب القطرية. وطلب فريق الخبراء من الأونكتاد مواصلة تقديم التوجيه التقني إلى المؤسسات المحلية الراغبة في القيام بدراسات حالات قطرية موحدة بشأن النقاط المرجعية والممارسات الجيدة في مجال كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - البيانات الافتتاحية

١- رحب نائب الأمين العام للأونكتاد بجميع المشاركين في الدورة الثامنة والعشرين لفريق الخبراء. وشدد على أن وجود بنية تحتية محاسبية فعالة في بلد من البلدان يعد عاملاً حيوياً - كثيراً ما يتم تجاهله - له أهمية حاسمة في التنمية الاقتصادية. وهنا فريق الخبراء على عمله في وضع أطر بناء القدرات ملاحظاً أن وجود أداة لتقييم التقدم المحرز في بناء القدرات في مجال المحاسبة والإبلاغ أمر هام جداً للعديد من البلدان حول العالم. وفيما يتعلق بقدرة أداة القياس المقترحة على المساعدة في تحديد الفجوات ومواطن الضعف، أشار نائب الأمين العام إلى من شأن ذلك أن يمكن الشركاء في التنمية من فهم أفضل للطريقة التي يمكنهم بها مساعدة البلدان المستفيدة الراغبة في تعزيز بنيتها التحتية المحاسبية. وأشار إلى أن هذه الأداة يمكن أن تساعد في توجيه صناع السياسات والممارسين فيما يتعلق بما يلزم القيام به على الصعيد القطري لضمان إبلاغ عالي الجودة من قبل الشركات.

٢- وفيما يتعلق بالمحاسبة والإبلاغ البيئيين، علق نائب الأمين العام على الحاجة إلى مزيد العمل من أجل تشجيع الاتساق فيما بين المبادرات التنظيمية والطوعية القائمة. وعلاوة على ذلك، اعتبر قياس المسائل البيئية والإبلاغ عنها خطوة حاسمة في التنفيذ العملي لأية اتفاقات دولية للتنمية المستدامة.

٣- وأدلت الرئيسة المنتهية ولايتها للدورة السابعة والعشرين لفريق الخبراء ببيان استهلاكي سلطت فيه الضوء على أهمية بناء القدرات في مجال المحاسبة والإبلاغ، وأهمية الإبلاغ غير المالي لتقديم صورة أكمل عن أنشطة الشركات.

٤- وسلط المتكلم الرئيسي، الأمين العام للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، على ركيزتين أساسيتين لتنظيم الأوراق المالية، وهما الكشف والشفافية. وأكد على دور كل منهما في الحد من الرية من الأسواق وعدم استقرارها، وقدم موجزاً عن عمل المنظمة في تشجيع تحسين ممارسات الإبلاغ فيما بين الشركات المسجلة في البورصة حول العالم. كما شدد على الجهود التي تبذلها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية لبناء القدرات، ولا سيما ما يركز منها على القدرة التنظيمية لمنظمي الأوراق المالية.

٥- وفتح الرئيس المجال لطرح الأسئلة. وتبادل عدة مندوبين الآراء بشأن عمل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وطرحوا بعض الأسئلة بشأن نطاق أنشطتها في مجال بناء القدرات والكيفية التي يمكن بها لبعض المناطق خاصة أن تستفيد بصورة أفضل من زيادة التعاون مع المنظمة.

باء - إطار بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات (البند ٣ من جدول الأعمال)

٦- بعد تقديم أمانة الأونكتاد لجدول أعمال الدورة، ناقش فريق الخبراء الرفيع المستوى الأول التوجهات والتطورات الحديثة في المحاسبة والإبلاغ والتحديات ذات الصلة ببناء القدرات. وقُدمت معلومات حديثة عن عمل البنك الدولي والاتحاد الدولي للمحاسبين ومصرف التنمية الآسيوي ورابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين. وعلق أعضاء حلقة النقاش على مدى فائدة منهجية التقييم وأعربوا عن استعدادهم لمواصلة العمل مع فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأونكتاد بشأن هذه المسألة، ولا سيما فيما يتعلق بالركيزة 'دال' من إطار بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات.

٧- وخلال المناقشات التي تلت، سأل أحد المندوبين أعضاء حلقة النقاش عن الصلة بين الأزمة المالية والمحاسبة، ولا سيما عن مدى قدرة الممارسات المحاسبية على تقديم إنذار مبكر يحذر من مثل هذه الأحداث. وشكر مندوب آخر حلقة النقاش على تركيزها على بناء القدرات في أوساط المحاسبين، لكنه شدد على الحاجة كذلك إلى بناء القدرات في أوساط مستخدمي تقارير الشركات لكي يتسنى لهم فهم أفضل للمعلومات المقدمة لهم. كما شدد مندوب آخر على موضوع بناء القدرات في أوساط المستخدمين مركزاً بوجه خاص على قدرات المنظمين والمستثمرين وأسواق الأوراق المالية ووزارات المالية على فهم المعلومات المحاسبية. وأثار مندوب آخر أيضاً قضية محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات

التي يطرحها تطبيق معايير دولية من قبيل المعايير الدولية للإبلاغ المالي أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

٨- وقدمت الأمانة بند جدول الأعمال المعنون "إطار بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات"، مشيرة إلى أنه طبقاً للاتفاق الذي توصل إليه فريق الخبراء في دورته السابعة والعشرين، نظم عدد من الأنشطة خلال فترة ما بين الدورات لوضع منهجية تقييم القدرات اللازمة للإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات. وعقد الفريق الاستشاري المعني ببناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات التابع لفريق الخبراء اجتماعاً في جنيف في أوائل عام ٢٠١١ وقدم موجزاً لنهج عام لوضع منهجية التقييم. كما ناقش الفريق الاستشاري صيغة أولى لاستبيان التقييم وافق عليها. ونظمت أربع موائد مستديرة قطرية - في البرازيل وجنوب أفريقيا وفييت نام وكرواتيا - بهدف (أ) اختبار مدى أهمية الإطار ومشروع الاستبيان ومدى اكتمالهما وفائدتهما؛ (ب) واختبار مدى عملية منهجية التقييم وفائدتهما؛ (ج) وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين من حيث وضوحها وجوهرها وموضوعيتها؛ (د) والتوعية بتحديات بناء القدرات المحاسبية. وإضافة إلى ذلك، وردت تعليقات على مشروع أداة التقييم من بعض أصحاب المصلحة في المكسيك. وجرى تنقيح مشروع الاستبيان ليعكس التعليقات التي أدلى بها في الموائد المستديرة. وقدمت الأمانة للمشاركين نظرة عامة عن الجوانب الكمية لأداة القياس، بما فيها حساب أرقام فرادى النقاط المرجعية داخل الركيزة، وكذلك الأرقام الإجمالية للركائز الثلاث. واختتمت الملاحظات الاستهلاكية بعرض قائمة مسائل مقترحة للمناقشة.

٩- وسلط رئيس الفريق الاستشاري الضوء على دور الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات في جلب الاستثمار وتيسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء. وشدد على أهمية التعليقات العملية التي وردت من الموائد المستديرة الوطنية في تطوير ومواصلة تحسين مشروع منهجية التقييم المقدم إلى الدورة الثامنة والعشرين لفريق الخبراء لينظر فيها. وأشار إلى ضرورة إجراء الاختبارات التجريبية لأداة القياس في الفترة التي تسبق الدورة التاسعة والعشرين لفريق الخبراء. وبعد الإدلاء بالملاحظات الافتتاحية، دعا رئيس الفريق الاستشاري أعضاء حلقة نقاش من كل من البرازيل وجنوب أفريقيا وفييت نام وكرواتيا لتقديم آرائهم بشأن الاستنتاجات الرئيسية للموائد المستديرة أو بشأن المناقشات الأخرى حول مشروع أداة التقييم التي أجريت في بلد كل منهم على حدة.

١٠- وسلط جميع أعضاء حلقة النقاش الضوء على مدى فائدة أداة التقييم. وأشادوا بالجودة العالية للوثائق التي أُعدت للدورة الثامنة والعشرين لفريق الخبراء. وأشاروا إلى أن المناقشات بشأن الاستبيان ضمت عدداً من أصحاب المصلحة الذين يمثلون الفاعلين الأساسيين في مجال إبلاغ الشركات - ومنهم صناع السياسات والمنظمون ومنظمات المحاسبة المهنية والمربون. وأشار أعضاء حلقة النقاش إلى أن شكل "نعم أو لا" في استبيان التقييم

شكل عملي وأقل ذاتية. لكن لا يمكن تقديم جميع القضايا في شكل "نعم أو لا"، ولذلك سيكون عمود التعليقات المقدم في الاستبيان مفيداً. وعلاوة على ذلك، اعتبرت النهج المختلفة التي اعتمدها البلدان إزاء تنفيذ المعايير والرموز الدولية، وكذا التفاوت فيما بين البلدان من حيث محيطها المؤسسي، تحديات أمام الحفاظ على نهج قياس موحد في جميع البلدان. وأعرب بعض أعضاء حلقة النقاش عن رأي مفاده أن أداة التقييم ينبغي أن تراعي الجهود التي تبذلها البلدان نحو اعتماد المعايير الدولية، حتى وإن لم تصل هذه البلدان إلى اعتمادها اعتماداً كاملاً وقت إجراء التقييم.

١١- وحدد أعضاء حلقة النقاش أجزاء من الاستبيان تتناول المؤسسات الصغرى، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع العام، من أجل مواصلة النظر فيها. ففيما يتعلق بالمؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أشار أعضاء حلقة النقاش إلى أن البلدان قد تكون تطبق معايير وطنية مختلفة عن المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. واعتبر مجال إبلاغ القطاع العام منفصلاً بعض الشيء عن مجال إبلاغ الشركات عامة. وعلاوة على ذلك، ثمة فهم عام أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لا تزال في المراحل الأولى من التنفيذ ولم تنفذ على نطاق واسع بقدر اتساع نطاق تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وينبغي لأداة التقييم أن تأخذ في الاعتبار نقاطاً مرجعية بديلة للقطاع العام.

١٢- وعقب عروض حلقة النقاش، تناول المندوبون الكلمة للإعراب عن آرائهم. وأيد عدد من المندوبين آراء أعضاء حلقة النقاش فيما يتعلق بمدى فائدة أداة التقييم والحوار البناء الذي يمكن أن تولده بين مختلف أصحاب المصلحة في الدول الأعضاء عندما تستخدم على نطاق أوسع. وأشار أحد المندوبين إلى أن أداة التقييم مفيدة ليس في تقديم لمحة عن حالة إبلاغ الشركات في بلد من البلدان فحسب، وإنما أيضاً في تقديم خريطة طريق لتحديد الأولويات وبناء القدرات اللازمة، وبوصفها وسائل لقياس التقدم المحرز مع مرور الوقت - بما في ذلك وضع مشاريع المساعدة التقنية وقياس أثرها. وأعرب بعض المندوبين عن رأي مفاده أنه ينبغي منح البلدان التي اعتمدت نهجاً تقاربياً في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، دون أن تطبق بالضرورة المعايير بالصيغة التي أصدرها بها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، نفس مستوى التقييم الممنوح للبلدان التي تطبق المعايير الدولية للإبلاغ المالي بصيغتها الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. وأشار مندوب آخر إلى ضرورة مراعاة الجهود التي تبذلها البلدان التي هي بصدد تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي على فترة زمنية محددة. وذكر أحد المندوبين أن القطاع العام يتعامل مع مؤسسات تختلف كلياً عن المؤسسات التي يتعامل معها قطاع الشركات. وأشار خبير آخر إلى أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لا تستخدم على نطاق واسع مبيّناً وجود حاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات بشأن المحاسبة في القطاع العام قبل إدراج هذا المجال في الاستبيان. وأشار بعض المندوبين إلى أنه عند اعتماد المعايير الدولية،

تصبح الحاجة إلى بناء القدرات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر إلحاحاً منها لدى الشركات الكبيرة.

١٣ - وكان ثمة فهم عام أنه لن يكون من الواقعي السعي إلى وضع أداة تقييم كاملة المزايا في المحاولة الأولى، وقدمت اقتراحات بإجراء اختبارات تجريبية تستخدم أداة التقييم المقترحة. وأقر أيضاً بأن أداة التقييم ستكون وثيقة حية خاضعة لمزيد من التنقيحات استناداً إلى التعليقات الواردة من الاختبارات التجريبية، ومن التقييمات الفعلية في نهاية المطاف. وكان هناك أيضاً فهم عام مفاده أن البلدان ستقوم، في المرحلة الأولى، بإجراء عملية تقييم ذاتي. بيد أنه جرى التأكيد أيضاً على أهمية استعراض الأقران والمصادقة المستقلة. وينبغي للاختبارات التجريبية أن تضمن أن تكون لمن يقومون بعملية التقييم الذاتي جميع المعارف اللازمة بشأن جميع جوانب الركائز. كما أشار المندوبون إلى الحاجة إلى مزيد التعاون فيما بين الفاعلين الدوليين الذين يتعاملون مع تحسين جودة إبلاغ الشركات.

١٤ - وفي حلقة المناقشة الأولى، تناول أعضاء الفريق الاستشاري وغيرهم من المندوبين القضايا التي نوقشت في إطار الركيزتين 'ألف' (الإطار القانوني والتنظيمي) و'باء' (الإطار المؤسسي). وركزت المتكلمة الأولى، ممثلة شركة "إيرنست آند يونغ" (Ernst and Young)، على نموذج الأعمال المستدامة المتكاملة الجديد، مشددة على خلق القيمة والحفاظ عليها لفترة طويلة. وسلطت الضوء على التوجيه الموجود الذي تقدمه مختلف المؤسسات في مجال مسؤولية الشركات. كما أوضحت الكيفية التي يمكن بها تناول نموذج الأعمال المستدامة المتكاملة في الركائز الرئيسية الثلاث لاستبيان التقييم الذي وضعه فريق الخبراء، أي الإطار القانوني والتنظيمي، والإطار المؤسسي، والقدرات البشرية.

١٥ - وقدمت المتكلمة التي تلتها، ممثلة الاتحاد الدولي للمحاسبين، معلومات أساسية عن الأنشطة التي يقوم بها الاتحاد. كما شددت على دور منظمات المحاسبة المهنية في دعم التنمية الاقتصادية، وكذا أثرها على ثقة المستثمرين ونتيجة لذلك على الاستثمارات والتنمية. كما أوضحت التحديات الرئيسية التي تواجهها منظمات المحاسبة المهنية ووصفت المبادرات التي يقوم بها الاتحاد الدولي للمحاسبين دعماً للتنمية وتعزيزاً لمنظمات المحاسبة المهنية. وشددت، على وجه الخصوص، على دور لجنة التنمية في منظمة المحاسبة المهنية. وأخيراً، سلطت الضوء على الطريقة التي يتعامل بها استبيان التقييم مع منظمات المحاسبة المهنية، مشيرة إلى أن جوانب أساسية من المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي للمحاسبين قد أدرجت في الاستبيان، كما أدمج فيه مؤشر يركز على مدى استدامة وفعالية منظمات المحاسبة المهنية. وأشارت إلى أن أداة التقييم صممت بطريقة مرنة تسمح بمراعاة الحالات التي تكون فيها أكثر من منظمة مهنية للمحاسبة تعمل في بلد من البلدان.

١٦ - وقال رئيس رابطة المحاسبة للبلدان الأمريكية إن الأسئلة الواردة في استبيان التقييم المتصلة بالركيزتين 'ألف' و'باء' تعطي التوجيه الملائم للإبلاغ العالي الجودة من قبل

الشركات. وفيما يتعلق بالركيزة 'ألف'، اقترح وضع فصول منفصلة للقطاع العام وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي الحالات التي توجد فيها منظمات محاسبة مهنية متعددة في بلد من البلدان، أوصي بإنشاء مؤسسة للتنسيق لمعالجة هذه القضية. كما سلط الضوء على الشواغل الرئيسية لرابطة المحاسبة للبلدان الأمريكية بشأن متطلبات بناء القدرات، وأوضح الأنشطة الرئيسية التي ما فتئت الرابطة تقوم بها مؤخراً؛ وهي تتضمن مواضيع تناولها الاستبيان، من مثل نظم منح الشهادات، ووضع مناهج دراسية متماثلة، والقضايا ذات الصلة بالقطاع العام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

١٧- وأكد عضو حلقة النقاش التالي، ممثل رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين، على فائدة المؤشرات الواردة في الركيزة 'ألف' المخصصة لكيانات الصالح العام من أجل إعداد تقارير عالية الجودة. كما أشار إلى فائدتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بيد أنه شدد على أن كل بلد من البلدان يحتاج إلى تحديد تعريفه الخاص لهذا النوع من الكيانات. وتساءل عضو حلقة النقاش عما إذا كان ينبغي فرض إطار تنظيمي على المؤسسات الصغرى، أو ما إذا كان ينبغي إلزامها فقط بإعداد تقارير لأغراض ضريبية. وأشار إلى أنه ينبغي التعامل مع القطاعين العام والخاص بشكل منفصل. وقال المتكلم إنه سيلزم الاتفاق على متطلبات كل نوع من الكيانات. وإضافة إلى ذلك، أشار إلى أنه سيتعذر على البلدان النامية، دون تمويل كاف وموارد بشرية كافية، تطبيق نقاط مرجعية دولية. وفيما يتعلق بتقييم العرض والطلب على المحاسبين ومراجعي الحسابات في بلد ما، قال إنه يصعب جداً الحسم في المستوى العددي الكافي، لكنه شدد على أن الخطوة الأولى هي بناء قاعدة من المحاسبين المؤهلين. وفيما يتعلق بالقطاع العام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أشار إلى أنه يمكن لكل بلد البت في فصول الاستبيان التي سيستخدمها، وفقاً للاحتياجات الخاصة به. وللتصدي لمشكل تعدد المؤسسات التعليمية العاملة في بلد ما، اقترح اتباع مثال المملكة المتحدة بإنشاء مجلس للإشراف المهني ولجنة مشتركة. وأشار أيضاً إلى أن الاستبيان أخذ في الاعتبار نموذج التنظيم المفضل لدى رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين، الذي يتضمن ثلاثة عناصر أساسية - وهي المعايير واللوائح، والرصد وضمان الجودة، والفحص والانضباط.

١٨- وقدم عضو حلقة النقاش الأخير، ممثل المعهد الهولندي للمحاسبين القانونيين المعتمدين، معلومات أساسية عن أنشطة مراجعة الحسابات وما يتصل بها من معايير، بما في ذلك مواضيع من مثل مدونات الأخلاقيات وضمان الجودة. وأحاط علماً بالترابط بين الركائز مشيراً إلى الحاجة إلى بناء القدرات البشرية لضمان مستوى عال من التشكيك المهني الحذر في جميع مستويات تنفيذ اللوائح. وقال إن التشكيك المهني له صلة بالتعليل الأخلاقي ويعمل على ضمان المصلحة العامة؛ ولذلك ينبغي تشجيعه عن طريق التعليم ولوائح مراجعة الحسابات وما إلى ذلك. ونظراً لأهمية تشجيع التشكيك المهني لدى مراجعي الحسابات، اعتبر الركيزة 'جيم' من الاستبيان التي تتناول بناء القدرات البشرية أهم ركيزة وأنه ينبغي إيلاؤها عناية خاصة.

١٩- وفتح الرئيس عندها المجال لطرح الأسئلة والمناقشة. وشجع أحد المندوبين استخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واللجوء إلى مراجعي الحسابات الخارجيين المستقلين، ولا سيما بعد أزمة الديون السيادية في أوروبا. كما ركز على حاجة القطاع العام إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق. وشدد مندوب آخر على أهمية إدراج القطاع العام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استبيان التقييم. وأشار إلى أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي لا تطبق في بلده؛ لكن هذا لا يعني ضمناً أن هذا البلد ليست له معايير جودة عالية. كما أعرب عن اهتمام بلده بالمشاركة في مرحلة الاختبار التجريبي للاستبيان. وهنأ المندوب الذي تناول الكلمة بعده الأمانة على الاستبيان ووصف عملها بالمتناز مشيراً إلى ضرورة مزيد تطوير الاستبيان. وأشار أيضاً إلى أنه يرى أن الركيزة 'ألف' هي الأهم للمستثمرين. وخلال المناقشات، أشار بعض المندوبين إلى أن القطاع العام يتطلب مقدار ما يتطلبه القطاع الخاص من الاهتمام، وذكروا في هذا الصدد أن الاستبيان أداة مفيدة. وأشار بعض المندوبين أن ترجمة الاستبيان تتطلب مراجعة، توخياً للوضوح. وفيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قال بعض المندوبين إن المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تشكل مجموعة من المعايير الملائمة لأنها لم تخضع للتبسيط اللازم.

٢٠- ووجه الرئيس الدعوة إلى رئيس هيئة المعايير المحاسبية الفرنسية لإلقاء خطاب خاص بشأن دور واضعي المعايير الوطنية في البلدان التي طبقت المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأشار المتكلم، في مداخلته، إلى أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي لا تلزم، في الاتحاد الأوروبي، إلا في البيانات المالية الموحدة للكيانات المسجلة في البورصة. ونتيجة لذلك، يواصل واضعو المعايير الوطنيون لعب دور هام في وضع المعايير المحاسبية لأغراض الإبلاغ الإلزامي، بما في ذلك للشركات غير المسجلة في البورصة. وأشار إلى أنه بالرغم من أن القضايا المتمحورة حول المعايير الدولية للإبلاغ المالي هيمنت على النقاش الدولي بشأن الإبلاغ المالي في أعقاب الأزمة المالية، فإن معظم الكيانات في أغلب البلدان لا تبلغ في إطار هذه المعايير. وركز على أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي موجهة للمؤسسات الكبرى التي تشارك في الأسواق المالية وأن هذه المعايير موجهة نحو المستثمر بصورة أكبر. وحذر من إلزام المؤسسات الصغيرة والصغيرة الحجم بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وركز أيضاً على أنه ينبغي مقارنة تكاليف تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي بالفوائد التي يمكن أن تجني من تطبيقها.

٢١- ودعا الرئيس خمسة من أعضاء حلقة النقاش إلى إبداء وجهات نظرهم بشأن ركيزة بناء القدرات البشرية وركيزة عملية بناء القدرات في استبيان التقييم. وركز أعضاء حلقة النقاش على أهمية ركيزة القدرات البشرية في التقييم، وكذا عملية بناء القدرات. وذكر أحد أعضاء حلقة النقاش أنه لم يعد بالإمكان النظر إلى تعليم المحاسبة بمعزل عن البيئة التنظيمية والمؤسسية لبلد من البلدان، وذلك بفضل هذا المشروع المقدم من فريق الخبراء. وأقر عضو آخر في حلقة النقاش بأهمية الدعم من المنظمين فيما يتعلق باعتماد معايير تعليمية وتطبيقها.

وشدد أعضاء حلقة النقاش على أنه، وإن كان يصعب تغيير الأساليب التقليدية لتعليم الحاسبة، فإن تغيير مضمونها من أجل تحقيق إبلاغ عالي الجودة من قبل الشركات هدف قابل للتحقيق. واعتبروا قياس العرض والطلب فيما يتصل بالحاسبين مجالاً من المجالات التي تنطوي على تحديات في أداة التقييم.

٢٢- واستشهدت إحدى أعضاء حلقة النقاش بدراسة أجريت في بلدها قبل بضع سنين نظرت في العرض والطلب فيما يتصل بالحاسبين. وذكرت أن الدراسة خلصت إلى أن هناك خصوصاً في الحاسبين في البلد، وحددت احتياجاته من خريجي الحاسبة على النحو التالي: ٧ ٥٠٠ حامل شهادة؛ و ٩ ٠٠٠ حامل دبلوم درجة أولى؛ و ٥ ٥٠٠ خريج بدرجة شرف أو دبلوم دراسات عليا. وأشارت حلقة النقاش إلى أن المعايير التي أصدرها عام ٢٠٠٤ المجلس الدولي لمعايير تعليم الحاسبة تمر حالياً بعملية تنقيح وتحديث. وذكروا أنه سيلزم تحديث ركيزة القدرات البشرية في استبيان التقييم ليأخذ في الحسبان المعايير المنقحة ما إن إنجاز مشروع المجلس الدولي لمعايير تعليم الحاسبة. وأشار عضو آخر في حلقة النقاش إلى أن أداة التقييم هامة جداً في مساعدة الدول الأعضاء على فهم وضعها إزاء نقاط مرجعية دولية من مثل المعايير الدولية لتعليم الحاسبة، ورسم مسار للعمل في المستقبل من شأنه أن يمكنها من الوصول إلى مبتغاها من الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات.

٢٣- وأشار المشاركون في المناقشة إلى أن بعض مكونات تعليم الحاسبة، من مثل شروط الدخول والمحتوى المعرفي، لها طابع متصل بالوقائع ومن ثم يسهل قياسها. أما المكونات من مثل المهارات المهنية فهي أمور معيارية. لكن مكونات أخرى، من مثل مهارات التقييم والمهارات العملية، تعتبر معيارية وواقعية، ومع ذلك فهي أكثر استعصاء على القياس. وخلال عروض حلقة النقاش، أُشير إلى أن عملية التقييم عموماً، وركيزة القدرات البشرية خصوصاً، يمكن أن تستفيد من المدخلات التي تقدمها عمليات الاستعراض الخارجية. وانبثق عن حلقة النقاش مقترح آخر يتصل بإجراء التقييمات في البلدان التي توجد فيها منظمات عدة للمحاسبة المهنية. واعتبرت حلقة النقاش من المفيد دعوة جميع منظمات المحاسبة المهنية إلى المشاركة في عمليات التقييم.

٢٤- وأعقبت عروض حلقة النقاش مداولات فيما بين المندوبين. وذكر عدة خبراء أن ركيزة القدرات البشرية ركيزة هامة جداً في إطار بناء القدرات. وأكدوا أنه لا يمكن إحرار تقدم في بناء القدرات دون البدء بتطوير القدرات البشرية في كل ركيزة على حدة. وأشار أحد المندوبين إلى أنه ينبغي تدريب مستخدمي معلومات الشركات على فهم تقارير الشركات، وأن هذا الجانب ينبغي أن يبرز في أداة التقييم. وكان ثمة فهم عام أن مهنة الحاسبة تسير على أساس عالمي أكثر من أي مهنة أخرى. ونظراً لنقص المواد التعليمية المتاحة من مهن أخرى والتي يمكن استخدامها في جميع أنحاء العالم، فقد طورت مهنة الحاسبة مواد بشأن مواضيع من مثل الاتصالات والأخلاقيات والتكنولوجيا.

٢٥- واقتُرح إدراج تكلفة التعليم كجزء من عملية التقييم. وتواصل النقاش بشأن تقييم العرض والطلب فيما يتصل بالحاسبين في البلدان. وقُدِّم اقتراح آخر مفاده أن يصبح الحاسبون محاسبين مؤهلين أو أن يحصوا على شهادة إذا كانوا مطالبين بذلك قانوناً. وبما أن القوى العاملة في مجال المحاسبة تتألف من مزيج من التقنيين، والمحاسبين المؤهلين أو المعتمدين، والمحاسبين غير المؤهلين، ينبغي لأداة التقييم أن تأخذ هذه الحقيقة في اعتبارها. وأشار عدة مندوبين إلى أنه ينبغي تنظيم أنشطة إقليمية للتوعية بالمشروع وبأهدافه وأدواته، ومواصلة تنقيح الترجمات الموجودة للأدوات.

جيم - مسائل أخرى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- الإبلاغ المتكامل وكشف المعلومات المتعلقة بتغير المناخ

٢٦- نظر فريق الخبراء في قضايا الإبلاغ المتكامل وكشف المعلومات المتعلقة بتغير المناخ، كجزء من متابعة تنفيذ عمله السابق في مجال المحاسبة والإبلاغ البيئي، وذلك للحصول على معلومات حديثة عن آخر التطورات. وعرضت الأمانة هذا البند وقدمت موجزاً للمعلومات الأساسية تضمن لمحة عامة عن الأبحاث التي أجريت مؤخراً في هذا المجال والتي أثبتت أنه بالرغم من وجود العديد من اللوائح الوطنية والمبادئ التوجيهية الدولية لتشجيع كشف المعلومات المتعلقة بتغير المناخ، هناك نقص في الاتساق بين النهج. وليكون إبلاغ الشركات بشأن هذا الموضوع متسقاً وقابلاً للمقارنة حول العالم، ثمة حاجة إلى مزيد من التعاون الدولي لتشجيع نهج منسق. ولمناقشة كشف المعلومات المتعلقة بتغير المناخ، قدم أعضاء حلقة النقاش منظمات مشاركة في وضع المبادئ التوجيهية للإبلاغ في هذا المجال. وقدمت معلومات حديثة عن عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس معايير كشف المعلومات المتعلقة بالمناخ ومبادرة الإبلاغ العالمية. وأشار المتكلمون إلى أن كشف المعلومات المتعلقة بتغير المناخ يمكن أن يستفيد من الإدماج فيما هو موجود من تقارير الشركات، بغية تيسير تحليل العلاقة بين الأداءين المالي والبيئي. وتوسع في قضية الإبلاغ المتكامل بصورة أكمل ممثل اللجنة الدولية للإبلاغ المتكامل.

٢٧- وقد تلت العروض جلسة للأسئلة والأجوبة. وأعاد أحد المندوبين سرد التاريخ الطويل لمساهمات فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في مجال الإبلاغ البيئي، التي كانت قد بدأت بالعمل المنجز في أواخر الثمانينات. وسلط الضوء على دور أسواق الأوراق المالية في تعزيز استدامة الإبلاغ. وأقر عدة مندوبين بأهمية الإبلاغ المتكامل، ولا سيما الجهود الرامية إلى إيجاد تفاعل بين البيانات المالية وغير المالية لاستنباط معلومات جديدة عن أداء الشركات. وطلب أحد المندوبين المشورة بشأن الكيفية التي يمكن بها استخلاص ضريبة على انبعاثات الكربون أو ضرائب بيئية أخرى في

البلدان النامية. وشدد عدة مندوبين على ضرورة تبيان الإبلاغ الوطني لأداء فروع الشركات عبر الوطنية. وشدد عدة مندوبين على الاتصال بالجامعات باعتباره وسيلة هامة لتعليم الجيل المقبل من المحللين الماليين والمحاسبين بشأن الإبلاغ البيئي والمتكامل. وأعرب أحد المندوبين عن قلقه من القضايا التقنية للإقرار والقياس، مشيراً إلى ضرورة مواصلة الهيئات الرائدة في وضع المعايير لعملها في هذا المجال. وسلط عدة مندوبين الضوء على فائدة الإبلاغ البيئي في الحالات التي تتوخى فيها المصارف الحيلة الواجبة إزاء الآثار البيئية للمشاريع المقترحة الباحثة عن رأس المال.

٢- كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات

٢٨- قدمت الأمانة موجزاً للمعلومات الأساسية بشأن هذا الموضوع، وتضمن الموجز لمحة عامة عن أبحاث الأونكتاد في هذا المجال. وسلطت الأمانة الضوء خاصة على فائدة "الإرشادات بشأن الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات" التي أعدها فريق الخبراء باعتبارها أداة هامة في تحديد النقاط المرجعية لقياس حالة تنفيذ كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات. وقدم أعضاء حلقة النقاش دراسات حالات قطرية بشأن الاتحاد الروسي وترينيداد وتوباغو. وقد أجريت دراسات الحالات الفردية بمساعدة تقنية من الأونكتاد وباستخدام بنود الكشف التي أوصى بها فريق الخبراء كنقطة مرجعية. ودعت الأمانة المندوبين المهتمين بإجراء دراسات حالات قطرية مشابهة في بلدانهم إلى الاتصال بها من أجل الحصول على المساعدة التقنية. وعلق عدة مندوبين على الاستنتاجات المفيدة التي خلصت إليها دراسات الحالات الفردية وعلى وجهة الموضوع.

٣- أحدث المعلومات المقدمة من منظمات دولية وإقليمية أخرى

٢٩- خلال جلسة حلقة النقاش هذه، قدم ممثلو منظمات دولية وإقليمية تعمل في قضايا متصلة بإبلاغ الشركات أحدث المعلومات عن الأنشطة التي نفذتها المنظمات خلال السنة الماضية. وتحدثت أولى أعضاء حلقة النقاش، ممثلة اتحاد محاسبي منطقة البحر الأبيض المتوسط، عن أنشطة منظمتها في مجال بناء القدرات مشيرة إلى تبادل أفضل الممارسات، وتنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية، وبرامج التوجيه والتوأمة، وتقديم الدعم من أجل الامتثال لشروط الاتحاد الدولي للمحاسبين المعتمدين. وأكدت على ضرورة تشجيع اعتماد نهج متكامل إزاء التنمية الإقليمية. وأشارت إلى أن بعض الاستنتاجات مستقاة من الدراسة الأوروبية ومتوسطة؛ ومنها وجود حاجة إلى تشجيع التوجه نحو معايير إبلاغ مالي عالمية عالية الجودة، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وشددت المتكلمة على أهمية وجود إبلاغ مالي موثوق وشفاف وقابل للمقارنة من أجل الحصول على إمكانية الوصول إلى التمويل والاستثمارات عامة. وأشارت إلى أن المنطقة عرفت، خلال السنة الماضية، تنظيم سلسلة من المؤتمرات والدورات التدريبية والحلقات الدراسية بشأن مواضيع

مثل بناء القدرات، والرقابة العامة، وتمويل وتنظيم المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها.

٣٠- وقدمت المتكلمة التالية، ممثلة الاتحاد الدولي للمحاسبين، لمحة عامة عن أنشطة الاتحاد ومختلف مجالسه ولجانه. وذكرت أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ما فتئ يعمل على إطار مفاهيمي لتقارير القطاع العام المالية ذات الأغراض العامة. وإضافة إلى ذلك، أشارت إلى الاستدامة المالية الطويلة الأجل للحكومات - بوصفه موضوعاً آخر من مواضيع العمل الرئيسية. وذكرت أن المحاسبين المهنيين في لجنة الأعمال التجارية كانوا يعملون على مواضيع منها الإبلاغ المتكامل والاستدامة. وأشارت إلى تطور أساسي آخر استجد في عام ٢٠١١، وهو مذكرة التفاهم التي من المقرر توقيعها بين الاتحاد الدولي للمحاسبين ومجموعة المانحين الدوليين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وهي تهدف إلى تعزيز مهنة المحاسبة وتحسين التعاون.

٣١- وسلط ممثل رابطة المحاسبة للبلدان الأمريكية الضوء على الحاجة إلى مهنيي محاسبة أكفاء. وأشار إلى أن رابطة المحاسبة للبلدان الأمريكية تنظم مجموعة من المؤتمرات المختلفة، من مثل الحلقات الدراسية الإقليمية الأمريكية ومؤتمر قمة الأمريكيتين. وفيما يتعلق بالأنشطة المنفذة خلال السنة الماضية، أشار إلى تنفيذ برامج ضمان الجودة، ووضع برنامج للاعتماد المهني، وتنفيذ برنامج لاعتماد مؤسسات التعليم العالي، ووضع برامج دراسية متجانسة لتدريب المحاسبين العاملين المعتمدين، ونشر المبادئ التوجيهية للمحاسبة للكيانات الصغيرة الحجم، ووضع برنامج اعتماد افتراضي للقطاع العام.

٣٢- وأعقب هذا عرض لممثل اتحاد محاسبي شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي. وأشار المتكلم إلى أن اتحاد محاسبي شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي سيُحلّ قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وأن اتحاد المحاسبين الأفارقة قد شكّل في أيار/مايو ٢٠١١ من ٣٧ معهداً من ٣٥ بلداً أفريقياً. وقال إن الأهداف الرئيسية للمنظمة الجديدة تشمل تعزيز مهنة المحاسبة الأفريقية، وتيسير إنشاء منظمات المحاسبة المهنية وتطويرها، واعتماد المعايير وتطبيقها. ومن بين التحديات الرئيسية، حدد المتكلم العوامل التالية: (أ) أن ٢٢ بلداً أفريقياً فقط له معاهد أعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين؛ و(ب) الصعوبات اللغوية؛ و(ج) الموارد المالية؛ و(د) كون البلدان الأفريقية تصارع من أجل اعتماد وتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

٣٣- وأشار المتكلم التالي، ممثل اتحاد المحاسبين الأوروبيين، إلى أن اتحاد المحاسبين الأوروبيين يتشكل من ٤٥ هيئة مهنية من ٣٣ بلداً. وأكد على أن المحاسبة على أساس الاستحقاق وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أمران أساسيان لحسن إدارة القطاع العام. وأشار إلى أن إبلاغ الشركات يجب أن يحتفظ بأهميته لأغراض اتخاذ القرارات من لدن أصحاب المصلحة؛ وذكر، في هذا الصدد، أن الفريق الاستشاري الأوروبي للإبلاغ المالي

أصبح نموذجاً للعالم في جمع واضعي المعايير وأصحاب المصلحة على المستوى الإقليمي. وفيما يتعلق بالمعلومات غير المعلومات غير المالية، قال إنه ينظر فيها حسب حالة كل بلد على حدة. وأوضح المتكلم أن الإبلاغ المتكامل حاسم في أي تقييم معقول لمدى فعالية مؤسسة ونموذج للأعمال التجارية واستراتيجية على المدى الطويل. وأشار إلى تنظيم سلسلة من الموائد المستديرة بشأن وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. وقال إن أحد التطورات الرئيسية في المنطقة، خلال السنة الماضية، تمثل في القيام، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بإنشاء ثلاث هيئات للإشراف المالي، هي: الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق، والهيئة الأوروبية للمصارف، والهيئة الأوروبية للتأمين والمعاشات التقاعدية المهنية. وأخيراً، سلط الضوء على النقاش بشأن السياسة العامة لمراجعة الحسابات (الكتاب الأخضر للمفوضية الأوروبية) مؤكداً على دعم اتحاد المحاسبين الأوروبيين للتنظيم المناسب الذي يرمي إلى تعزيز جودة مراجعة الحسابات وتوفير خدمات مراجعة الحسابات.

٣٤- وأخبر المتكلم الأخير الجلسة بإنشاء فريق واضعي المعايير في أمريكا اللاتينية في حزيران/يونيه ٢٠١١. وأشار إلى أن هدفه الرئيسي هو تشجيع تكامل المعلومات المالية المتاحة لواضعي المعايير لأمريكا اللاتينية، لتمكينهم من "التحدث بصوت واحد" إلى المجلس الدولي للمعايير المحاسبية. وذكر المتكلم أن عضوية فريق واضعي المعايير في أمريكا اللاتينية تشمل ١٢ بلداً من أمريكا اللاتينية، وأنه لكي يصبح بلد ما عضواً عليه تقديم طلب رسمي وبعدها توافق عليه الجمعية العامة.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٥- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء مكتبه التالية أسماءهم:

الرئيس: السيد دامير كاوفمان (كراوتيا)
نائب الرئيس - المقرر: السيد أشرف محمود قدرى الشرقاوي (مصر)

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٦- اعتمد فريق الخبراء، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/58. وكان جدول الأعمال كما يلي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- إطار بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات
- ٤- مسائل أخرى
- ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والعشرين
- ٦- اعتماد التقرير

جيم - نتائج الدورة

٣٧- اعتمد فريق الخبراء، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الجمعة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، استنتاجاته المتفق عليها (انظر الفصل الأول)، واتفق على أن يلخص الرئيس المناقشات غير الرسمية (انظر الفصل الثاني). كما وافق على جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والعشرين لفريق الخبراء (انظر المرفق الأول).

دال - اعتماد التقرير

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٣٨- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي لنائب الرئيس - المقرر باستكمال التقرير، تحت إشراف الرئيس، بعد اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والعشرين

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- الأسس التنظيمية والمؤسسية للإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات
- ٤- مسائل أخرى
- ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثلاثين
- ٦- تقرير الاجتماع

المرفق الثاني

الحضور*

١ - حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء التالية:

الاتحاد الروسي	سري لانكا
أذربيجان	السنغال
أفغانستان	السودان
إكوادور	السويد
ألبانيا	سويسرا
ألمانيا	الصين
أنغولا	العراق
أوزبكستان	غينيا الاستوائية
أوغندا	فرنسا
أوكرانيا	فتريولا (جمهورية - البوليفارية)
إيران (جمهورية - الإسلامية)	فيت نام
باكستان	كرواتيا
البرازيل	كمبوديا
البرتغال	كوت ديفوار
بنما	الكونغو
بنن	الكويت
البوسنة والهرسك	كينيا
بولندا	ليتوانيا
بيلاروس	مالطة
تايلند	مدغشقر
تركيا	مصر
توغو	المغرب
تونس	المكسيك
جمهورية أفريقيا الوسطى	ناميبيا
جمهورية تنزانيا المتحدة	نيجيريا
رواندا	هنغاريا
زامبيا	هولندا
زمبابوي	اليابان

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/Inf.4.

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
- مصرف التنمية الآسيوي
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
الاتحاد الأوروبي
المجلس الدولي للزيتون
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- ٣- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الدورة:
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
البنك الدولي
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
- ٤- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:
- الفترة العامة*
- مؤتمر التجار العالمي
رابطة المهندسين العالمية
الرابطة العالمية للمتدربين والزملاء السابقين في الأمم المتحدة
- ٥- وقدم أعضاء حلقة النقاش التالية أسماءهم مساهمات في الاجتماع:
- السيدة نانسي كامب - رولاندز، رئيسة، الدورة السابعة والعشرين
السيد دامير كاوفمان، مدير، وزارة المالية، كرواتيا
السيد أشرف الشرقاوي، رئيس، هيئة العامة للرقابة المالية في مصر
السيد غريغ تانزور، أمين عام، المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية
السيد هنري فورتين، رئيس، مركز إصلاح الإبلاغ المالي، البنك الدولي
السيد جيم سيلف، مدير تنفيذي معني بالمعايير المهنية، الاتحاد الدولي للمحاسبين
السيد ساميويلا توكوافاو، أخصائي رئيسي في القطاع المالي، مصرف التنمية الآسيوي
السيد ريتشارد مارتين، رئيس قسم الإبلاغ المالي، رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين

السيد نيلسن **كارفاليو**، أستاذ، جامعة ساو باولو، البرازيل، ورئيس الفريق الاستشاري المعني بإطار بناء القدرات الذي أنشأه فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأمم المتحدة

السيد غيرمو **برونيك**، زميل من الوسط الأكاديمي، مؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي، لندن، المملكة المتحدة

السيد **إيفيكا سميليان**، رئيس، مجلس معايير الإبلاغ المالي

السيدة **إيلسا بياتريث غارسيا**، عضو المجلس المكسيكي لمعايير المحاسبة المالية

السيد **إيوالد مولر**، مدير تنفيذي أول، معهد المحاسبين القانونيين بجنوب أفريقيا

السيد **فوتان هوانغ فان**، شريك، شركة 'إيرنست أند يونغ' (Ernst and Young) المحدودة بفييت نام.

السيدة **غابرييلا كوز**، مديرة تقنية، الاتحاد الدولي للمحاسبين

السيد **لويس ألبرتو ويرنو - ويلدنر**، رئيس، رابطة المحاسبة للبلدان الأمريكية

السيد **مايكل والش**، خبير استشاري، رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين

السيد **بول هركس**، مدير، إدارة تعليم وتطوير المحاسبة، المعهد الهولندي للمحاسبين القانونيين المعتمدين

السيد **جيروم هاس**، رئيس، هيئة معايير المحاسبة، باريس، فرنسا

السيد **مارك أليسون**، رئيس، المجلس الدولي لمعايير تعليم المحاسبة

السيدة **ليزلي ستاينبانك**، أستاذة، جامعة كوازولو ناتال، جنوب أفريقيا

السيد **بيلفريد نيدلس**، أستاذ بارز، كرسي إرنست أند يونغ للمحاسبة، جامعة ديول، الولايات المتحدة

السيد **غيرت كاريمان**، أستاذ، جامعة لايدن، هولندا

السيد **ويليام فيلبس**، نائب الرئيس التنفيذي لشركة كارانا (CARANA)، الولايات المتحدة

السيدة **لويز غوتري**، مديرة تنفيذية، مجلس معايير كشف المعلومات المتعلقة بالمناخ

السيدة **كريستينا تبار ليس**، كبيرة محللي السياسات، شعبة الاستثمار، مديرية الشؤون المالية وشؤون المؤسسات، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

السيدة **ليزا فرانك**، مديرة، إطار الإبلاغ عن الاستدامة، مبادرة الإبلاغ العالمية

السيدة جيسيكا فرايز، مديرة، اللجنة الدولية للإبلاغ المتكامل
السيد إغور بليكوف، مدير، المعهد الروسي للمديرين
السيد أكسيل كرافاتسكي، رئيس وخبير استشاري رئيسي، شركة "مهندسو التغيير
‘سينتيجرا’" (Syntegra Change Architects)، ترينيداد وتوباغو
السيد فيكسون نيوي، مدير تنفيذي، اتحاد محاسبي شرق ووسط أفريقيا والجنوب
الأفريقي
السيد أوليفيه بوتليس - تفت، مسؤول تنفيذي أول، اتحاد المحاسبين الأوروبيين
السيدة ماريا تيريسا فينوتا، أمينة عامة، اتحاد محاسبي منطقة البحر الأبيض المتوسط.
